اقتصاد

بريطانيا ترجع 300 عام إلى الوراء

لندن ـ **العربي الجديد**

تقلص الاقتصاد البريطاني في العام 2020، بأكبر حجم منذ 300 عام، وسط تداعيات جائحة فيروس كورونا، لكنه تجنب ركوداً مزدوجاً، وفقًا للأرقام الرسمية. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 9,9 في المائة في عام 2020 حيث لم يُترك أي قطاع من الاقتصاد سالماً بسبب عمليات الإغلاق وتراجع الطلب أثناء الوباء. وسجلت بريطانيا أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي السنوي منذ الصقيع العظيم عام 1709، عندما انكمش الاقتصاد بنسبة 13 في المائة، وفق حسابات «الغارديان».

ومع ذلك، أظهرت الأرقام الأخيرة أن الاقتصاد تجنب بصعوبة ركوداً مزدوجاً، مع نمو بنسبة 1 في المائة في الربع الأخير من العام الماضي. وانكمش اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 2,9 في المائة في الربع الأول من عام 2020، قبل أن ينخفض بنسبة 19 في المائة في الربع الثاني خلال فترة الإغلاق في الربيع، وهو من بين أكبر التراجعات في العالم الغربي حيث تأخرت بريطانيا في دخول الإغلاق واستغرقت وقتًا أطول لتخفيف القيود. ثم نما الاقتصاد بمعدل قياسي بلغ 16,1 في المائة في الربع الثالث، مدعومًا بإعادة افتتاح قطاع الضيافة في الصيف، قبل أن تجبر الموجة الثانية من الوباء على إطلاق القيود. وقال وزير المالية البريطاني ريشي سوناك إن أولويته ما زالت حماية أكبر قدر ممكن من الوظائف من أثر جائحة فيروس كورونا، في الوقت الذي يستعد فيه لجولته الثانية من دعم الاقتصاد والتي ستُعلن في ميزانية الثالث من مارس/ آذار. وشرح سوناك لتلفزيون سكاي نيوز الجمعة «أولويتي كانت دوما السعي وحماية أكبر قدر ممكن من وظائف الناس. أعتقد أن هذه هي الأولوية السليمة الواجبة في الوقت الذي نفكر فيه في المرحلة القادمة من الجائحة». كما قال سوناك إن الشعب يريد أن تكون الحكومة متأنية وحذرة في تخفيف قيود فيروس كورونا. وعلى الرغم من أن الاقتصاد تجنب ركودًا مزدوجًا، إلا أن المحللين قالوا إنه من المحتمل أن يتقلص في بداية العام لأن قيود الإغلاق الأكثر صرامة منذ الموجة الأولى تضعف النشاط. وشرح دين تيرنر، الخبير الاقتصادي في بنك UBS السويسري: «تظهر سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الشهرية أن قطاع الخدمات المهيمن في المملكة المتحدة قد عاد إلى النمو في ديسمبر، لكن من غير المرجح أن يستمر هذا. تشير القيود الأكثر صرامة التي فُرضت في نهاية العام الماضي، والتي من المرجح أن تظل سارية خلال معظم الربع الحالي، إلى أن الاقتصاد قد ينكمش مرة أخرى».

وأكد المسؤول في قسم الإحصاءات الاقتصادية في بريطانيا جوناثان آثو لوكالة «فرانس برس» إن «تخفيف القيود في مناطق عديدة من المملكة المتحدة ساهم في استعادة قطاعات من الاقتصاد بعضا من مكاسبها المفقودة في كانون الأول/ ديسمبر»، مضيفا أن حملات الفحوص للكشف عن الفيروس وتتبعه ساهمت أيضا في تعزيز الإنتاج.

ولفت إلى أن «الاقتصاد استمر في النمو في الفصل الرابع، رغم فرض القيود. لكن الناتج المحلي الإجمالي للعام ككل تراجع بنحو 10 في المائة، أي أكثر بمرتين عن أكبر انخفاض سنوي مسجل».

(فلاديمير سميرنوف/ Getty)

خسائر «روسنفت» الروسية

أعلن عملاق الطاقة الروسي روسنفت الجمعة انخفاض صافي دخلها خلال العام 2020 قرابة 80 في المائة مع تضرر الطلب على الوقود بفعل جائحة فيروس كورونا. وقالت روسنفت، التي تملك فيها شركة النفط العالمية بي بي حصة 19,75 في المائة، إن صافي الدخل انخفض إلى 147 مليار روبل أو 2,2 مليار دولار. وشرحت روسنفت أن متوسط إنتاجها من النفط ومكثفات الغاز تراجع 11,4 في المائة إلى 4,14 ملايين برميل العام الماضي بسبب اتفاق عالمي لكبح الإنتاج. وقالت الشركة إن إيراداتها لعام 2020 انخفضت 33,6 في المائة إلى 5,76 تريليونات روبل، بينما تراجعت أرباحها قبل الفوائد والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين 42,6 في المائة إلى 1,2 تريليون روبل.

أخبار

تدفقات قياسية على الأسهم العالمية

أظهرت بيانات لتدفقات الصناديق الأسبوعية من بنك أوف أميركا الجمعة أن صناديق الأسهم العالمية تلقت تدفقات قياسية بلغت 58,1 مليار دولار على مدى الأسبوع الفائت، إذ سحب المستثمرون المال من صناديق

النقد وخففوا انكشافهم على السندات. وبلغت الأسهم العالمية أعلى مستوياتها على الإطلاق هذا الأسبوع، إذ تعززت معنويات المستثمرين بفضل آفاق الأرباح والتعافي الاقتصادي. وشهد الإقبال على الأسهم عمليات تكوين مراكز بشكل مفرط بين عملاء إدارة الثروات ببنك الاستثمار الأميركي في ظل مخصصات بنسبة 63,1 في المائة للأسهم وهي الأعلى على الإطلاق و19,1 في المائة للديون وهي الأقل على الإطلاق.

المصارف الأوروبية أمام عام صعب

صمدت المؤسسات المصرفية الأوروبية بوجه عام 2020 وتفشي وباء كوفيد-19، بدون أن تتحمل عواقب طائلة، لكنها مضطرة إلى لزوم الحذر في ظل الغموض المخيم على عام 2021. وتحمل النتائج المالية الصادرة عن المجموعات المصرفية الأوروبية الكبرى آثار الأزمة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وأشارت بيانات الجمعة إلى أنّ الصعوبات ستستمر خلال العام الحالي.

ارتفاع المؤشر الصناعي التركي

سجل مؤشر الإنتاج الصناعي التركي، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ارتفاعاً بنسبة 1,3 في المائة على أساس شهري. جاء ذلك وفق أحدث المعطيات التي أعلنتها هيئة الإحصاء التركية، الجمعة. وأوضحت المعطيات أن مؤشر الإنتاج الصناعي المعدل موسمياً في نوفمبر الماضي، ارتفع بنسبة 9 في المائة مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2019. وأضافت أن مؤشر قطاع التعدين والمناجم ارتفع بنسبة 6 في المائة، والصناعات التحويلية 9,5 في المائة، مقارنة بنفس الشهر من عام 2019.

رسوم أميركية على منتجات أوروبية

أعلنت إدارة بايدن الإبقاء حالياً على الرسوم الإضافية على بعض السلع الأوروبية، التي دخلت حيز التطبيق في 12 كانون الثاني/ يناير، على خلفية النزاع القديم بين بوينغ وإيرباص. وفي مذكرة، تنشر الجمعة في الجريدة الرسمية، أشار مكتب الممثل التجاري الأميركي إلى أنه «ليس من الضروري في هذه المرحلة مراجعة» هذه العقوبة التجارية.

تساؤلات حول غياب قانون السياحة الفلسطينية

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

انتقد رئيس جمعية السياحة الفلسطينية الوافدة طوني خشرم تقاعس المجلس التشريعي الفلسطيني والجهات ذات العلاقة على مدار سنوات طويلة في تشريع قانون لتنظيم القطاع السياحي الفلسطيني. وقال خشرم لـ«العربي الجديد»: «إن القانون الحالي (رقم 45 لسنة 1965م) معمول به منذ الستينيات، وهو بالأساس القانون الأردني القديم الذي أكل عليه الدهر وشرب، ولم يعد يراعي التغييرات الحاصلة اليوم. حيث أدى عدم تشريع القانون السياحي المؤمل والموعود إلى خسائر بمئات الملايين من الدولارات على مدار الأعوام للقطاع السياحي الخاص وللقطاع العام بجميع أشكاله ومنظوماته».

وأضاف خشرم: «إن غياب القانون السياحي خلق فوضى عارمة خلال السنين الماضية في منظومة السياحة الوافدة والصادرة، حيث انعكس ذلك على المستوى المتدني للخدمات السياحية وعمل مزوديها من ذوي الشأن وفي ظل غياب مثل هذا القانون المهم الذي ينظم ويحدد طبيعة علاقة أطراف المنظومة السياحية بعضها ببعض». ولفت إلى أن «الفوضى عامة ولا يوجد أي محاسبة أو رقابة، فيستمر في التمادي والظلم والعدوان، حيث لا يوجد قوانين تحمي الحقوق في القطاع السياحي الفلسطين، هذا الأمر غير الصحي، بلا شك سوف يودي بنا إلى ضياع الأمور والتراجع والخسائر».

وأشار خشرم إلى أنه تمت صياغة قانون جديد للسياحة من قبل محامين وأخصائيين مشهود لهم بالكفاءة والخبرة العالية قبل سبع سنوات وتم طرحه على مجلس الوزراء الفلسطيني في حينه وأعيد طرحه قبل جائحة كورونا بوقت قصير وقبل ذلك عرض على الرئاسة الفلسطينية دون أية نتيجة. ولفت خشرم إلى أن السياحة الوافدة هي عماد الاقتصاد الفلسطيني وتشكل الجزء الأكبر من الدخل القومي، وقال: «قد يتساءل البعض لماذا يجب أن يكون هناك قانون للسياحة؟ والجواب، بكل بساطة، هو لمنع ارتكاب مخالفات ودخول الصناعات السياحية في منافسات ضارة بالاقتصاد الوطني العام». وأضاف: «ألا يكفي هذا سببا لتحصين سياحتنا بقوانين واضحة وصارمة وعادلة تحمي القطاع، وتشجع على تطوره والاستثمار فيه والنهوض به». وأكد على أهمية أن تبقى السياحة الفلسطينية قطاعا استراتيجيا مدر للمداخيل ويساعد الاقتصاد في الأزمان الصعبة.

مالية عامة

المنح الخارجية للأردن تراجع كبير يلقي بثقله على الاقتصاد

خسر الاقتصاد الاردني اكثر من 30 في المائة من المنح الخارجية في العام 2021، ما طرح تساؤلات حول خطط الحكومة لتعويض تراجع المساعدات

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تراجع حجم المنح الخارجية التي يحصل عليها الأردن سنوياً من دول عربية وأجنبية اعتباراً من العام الحالي، مع انحسار قيمة المعونات السنوية التي يقدمها المانحون للبلدان الفقيرة وفق برامج ومخصصات مالية.

وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني ضرار الحراسيس في تصريح خاص لـ «العربي الجديد» إن مشروع موازنة الأردن للعام 2021 والذي سيبدأ النواب بمناقشته اعتباراً من الأحد، يظهر أن حجم المنح المتوقع الحصول عليها هذا العام يقدر بحوالي 813,3 مليون دينار مقابل 1,2 مليار دولار العام الماضي بانخفاض نسبته 32,2 في المائة.

وشرح أن المنح هذا العام قادمة من الولايات المتحدة بحوالي 475 مليون دولار مقابل 845 مليون دولار للعام الماضي بالإضافة إلى منح أخرى متوقع الحصول عليها من الاتحاد الأوروبي والصندوق الخليجي للتنمية.

وأضاف النائب الحراسيس أنه استناداً إلى المعطيات الواردة في الموازنة العامة فإن الانخفاض الكبير في حجم المنح يعود الى التراجع المتوقع والكبير في مقدار المنحة الأميركية والتي تشكل حصة الأسد من المعونات التي يحصل عليها الأردن.

وأكد على أهمية الانتباه الى ضرورة الاعتماد على الذات خلال السنوات المقبلة من خلال اتباع سياسات اقتصادية حصيفة تركز على تحفيز الاستثمار ومحاربة التهرب الضريبي لزيادة الإيرادات المحلية. ولفت إلى أن هذا الحل أساسي لتعويض تراجع المنح الخارجية التي يعتمد عليها الأردن منذ سنوات طويلة لتخفيض عجز الموازنة وتمويل تنفيذ مشاريع ذات أولوية في قطاعات مختلفة. وبيّن الحراسيس أن اللجنة المالية في مجلس النواب أقرت تخفيض حجم الموازنة للعام الحالي بحوالي 208 ملايين دولار وذلك في ضوء المناقشات التي أجرتها اللجنة لمشروع الموازنة المحال من الحكومة.

وبحسب تقرير اللجنة المالية فقد جاء التخفيض في النفقات الجارية «غير الحميدة» على حد وصفها مثل المحروقات والكهرباء والمياه واستخدام السيارات الحكومية وبند السفر.

ومن المتوقع أن تسجل الموازنة عجزاً بقيمة 2,05 مليار دينار (2,89 مليار دولار) بعد المنح، فيما الهدف الرئيس للموازنة البالغة 9,9 مليارات دينار (14 مليار دولار)، هو صيانة الاستقرار المالي وفقا لتصريحات وزير المالية محمد العسعس.

> المساعدات الاميركية تشكل جزءاً اساسيا من حجم المنح

وتمثل الضرائب غالبية الإيرادات المقدرة في مشروع موازنة والبالغة 11,1 مليار دولار منها 10,3 مليارات دولار إيرادات محلية.

وقالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية إنها تقوم باستقطاب المساعدات الخارجية بمختلف أنواعها لتمويل عمليات التنمية في الأردن وفقاً للأولويات التنموية المعتمدة في البرامج والخطط الوطنية.

وأضافت في تقرير لها أن من أهم شركاء الأردن التنمويين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والنرويج، والدنمارك، والسويد، وكوريا الجنوبية، والسعودية والإمارات والكويت وغيرها.

وأشارت الى أنه يوجد منح تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، او ان يتم رصدها كمخصصات إضافية لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة. وشرحت أنه يتم تحويل هذه المنح على دفعات لحساب الخزينة العامة، وترتبط بتحقيق عدد من المؤشرات التعاقدية وحسب اتفاقيات التمويل الخاصة بذلك، وبناءً على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات والاستراتيجيات. وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وكندا، أبرز الدول التي تقدم هذا النوع من المنح.

كما أن هنالك منحا موجهة لتحقيق أولويات تنموية وهي المنح التي توجه لتمويل برامج ومشاريع تنموية ذات أولوية ضمن البرامج التنموية التنفيذية تدار وتنفذ من قبل الجهة المانحة مباشرة إضافة الى منح الإضافية لدعم خطط الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. وتعد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية هي الخطة الوطنية الأولى من نوعها ونموذج عالمي يحتذى به في التعامل مع أزمات اللجوء حيث إنها تشمل محور الاستجابة لاحتياجات اللاجئين الإنسانية واحتياجات الأردن التنموية ضمن إطار شمولي موحد.

وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ «العربي الجديد» إنه تم التحذير في السنوات السابقة من مخاطر الانخفاض المفاجئ للمنح الخارجية التي يعتمد عليها الأردن بشكل كبير. وأضاف أن الانخفاض في حجم المنح كان متوقعا منذ سنوات ورغم أن الحكومة أكدت سابقا أنها بدأت مرحلة الاعتماد على الذات، إلا أن الواقع المالي للموازنة يخالف هذه الادعاءات تماماً، حيث ما زال العجز مرتفعاً ولم تتم السيطرة عليه، إذ مع حسم المنح الخارجية يبلغ ضعف الرقم المقدر. ولفت عايش إلى أن الظروف المحيطة وأزمة كورونا الطارئة العام الماضي عمقت الأزمة الاقتصادية كما هو حال العالم أجمع، لكن كان يفترض التعامل بجدية مع احتمالات انخفاض المنح منذ عدة سنوات.

وبحسب بيانات وزارة التخطيط فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح وقروض ميسرة) الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقياتها خلال الفترة 2009 - 2019 نحو 26 مليار دولار.

تداعيات كورونا عمّقت الأزمة الاقتصادية (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

ليبيا

دعوات لإجراءات تمتص السيولة

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

كشفت بيانات حديثة لمصرف ليبيا المركزي أن مبيعات النقد الأجنبي بلغت 2,4 مليار دولار أي ما يعادل 10,5 مليارات دينار ليبي خلال أربعين يوماً من العمل بسعر الصرف الجديد. يأتي ذلك، مع استقرار سعر الدولار في السوق الموازي عند 5,15 دنانير مقابل الدولار وانتهاء فروق البيع بين الصك المصرفي والكاش التي بلغت سابقاً 20 في المائة.

وقال المصرفي سعيد جمعة لـ «العربي الجديد» إن البنك المركزي مطالب اليوم بتخفيف حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وذلك عبر إلغاء وحدات نقدية من التداول وفق خطة زمنية معينة، وصولاً إلى تحقيق المعدل الطبيعي الذي يصل إلى 7 مليارات دينار.

وأضاف أن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات التي تستخدمها البنوك المركزية بغرض التحكم في حجم السيولة والمعروض النقدي، بحيث تحقق مجموعة من الأهداف منها تماسك الأسعار واستقرار سعر صرف العملة الوطنية، وعلى البنك المركزي استخدام هذه الأدوات لتحقيق التوازن الاقتصادي.

ورفعت مصارف تجارية في العاصمة الليبية طرابلس سقف السحب الشهري إلى 10 آلف دينار، بدلا من 500 دينار كانت تمنحه للعميل في شهرين، بينما تشكو المناطق الجنوبية والنائية من نقص السيولة.

وفي نهاية العام الماضي، حدد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سعر صرف موحدا جديدا عند 4,48 دنانير للدولار الأميركي الواحد بدلا من السعر القديم 1,4 دينار، بتخفيض قيمة العملة بنسبة 70 في المائة.

> مخاوف من تآكل احتياطي «المركزي» من العملة الأجنبية

وأكد الباحث الاقتصادي نور الحبارات لـ «العربي الجديد» أن المصرف المركزي لم يستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة والمعطلة أصلاً في تعاملاته بهدف امتصاص الكتلة النقدية خارج المنظومة المصرفية. وأضاف أن اعتماد بيع النقد الأجنبي كوسيلة وحيدة فقط لتوفير السيولة إجراء عبثي وله تداعيات كارثية على الاقتصاد، مع استنزاف احتياطي البلاد من العملات الأجنبية. ولفت إلى أن معظم هذا النقد يوجه لأغراض استهلاكية وليست إنتاجية أو تنموية. وأشار إلى أن معالجة أزمة السيولة وفق نظرة المركزي مرهونة باستمراره في بيع النقد الأجنبي، واستمرار هذا الإجراء من عدمه يخضع لاعتبارات عدة أهمها انتظام تدفق إيرادات النفط.

وقال عضو لجنة مصرف ليبيا المركزي علي الحبري في تصريحات لـ «العربي الجديد» إن مشكلة السيولة في طريقها للحل بشكل نهائي، وإن لدى مجلس إدارة المصرف المركزي تصوراً حول لتخفيض حجم النقود في الاقتصاد.

مصر

هبوط الأسعار يرفع ديون المزارعين

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أكد حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين المصريين، أن هناك العديد من المزارعين في الوقت الحالي، يتعرضون لضائقة مالية، قد تقود بعضهم إلى السجون، نتيجة انخفاض أسعار محاصيلهم عن سعر التكلفة. وأضاف في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» أن تراجع الحالة المعيشية لمعظم الفلاحين اضطرتهم لشراء الأسمدة والمبيدات والتقاوي بالأجل عبر تجار الجملة، تظير بيع منتجاتهم بعد الحصاد لهؤلاء التجار، ولكن نتيجة تدني أسعار المزروعات، تراكمت الديون عليهم، وفقدوا المقدرة على سدادها، ودخلوا في نزاعات قضائية وصلت ببعضهم إلى الحبس.

وتابع أبو صدام أن الأسعار وصلت إلى مستوى متدن للغاية، حيث أصبح سعر كيلو الباذنجان في الأرض 25 قرشاً (الجنيه مائة قرش)، والطماطم والبطاطس من نصف جنيه إلى جنيه، وخيار الصوب بسعر جنيه واحد، حتى أن سعر الفاصوليا والبازلاء وصل إلى 4,5 جنيهات للكيلو، وهي أسعار لا تعوض تكلفة الإنتاج المكلفة. وتوقع ارتفاع الأسعار مجدداً بداية من نهاية مارس/ آذار المقبل، عقب انتهاء العروة الحالية، إذ إن الأسعار ترتفع عادة في الفواصل بين العروات، إلى حين بدء موسم الإنتاج الجديد.

تراجع كبير بأسعار المحاصيل (فرانس برس)

وقال الحاج أحمد عبدالحفيظ، من كبار مزارعي الصعيد، إن تدني الأسعار هذا الموسم خلف أزمة مالية للعديد من المزارعين، وخاصة المدينين منهم، فبعضهم اضطر لرهن الأرض، ومنهم من باع مواشيه، وآخرون باعوا ذهباً مدخراً، تفادياً للوصول لإجراءات التقاضي.

وأشار إلى أن المرابين وبعض التجار يستغلون مثل هذه الأزمات، فليس لديهم مانع في سداد الدين أو إعادة جدولته مقابل فائدة تتعدى 30 في المائة.

وتحدث عاطف محمود، عن تجربته في زراعة الجزر، وقال إنه زرع فدانين بالمشاركة مع صاحب الأرض، بلغت جملة مبيعاتهم حوالي 14 ألف جنيه، حصل على نصفها 7 آلاف جنيه، طبقاً لنظام الاتفاق، وهو المبلغ الذي أنفقه على تكاليف الإنتاج، بمعنى أن محصلة مجهوده صفرا.

ولفت إلى أن تأجير الأرض في الوقت الراهن أفضل لصاحبها من زراعتها، إذ يصل إيجار الفدان في العام الواحد إلى حوالي 10 آلاف جنيه.

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، انخفاض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي بنسبة 0,4 في المائة بالمقارنة بشهر ديسمبر/ كانون الأول 2020، وارجع الجهاز، السبب الرئيس إلى تراجع أسعار مجموعة الخضراوات بنسبة 20,4 في المائة.

تحقيق

الموازنة اليمنية المؤجلة

الأزمة النفطية تطرح تحدي تقدير الإيرادات

تدرس الحكومة اليمنية إعداد موازنة شاملة للعام 2021 بعدما تمّ تأجيلها. البلد الذي دمرت الحرب بنيته التحتية وعاثت خراباً بمؤشراته الاقتصادية والإنسانية، يواجه تحدياً إضافياً. تقدير الإيرادات النفطية دونه عقبات ترتبط بالأزمة التي تطاول القطاع

عدن ـ **محمد راجح**

تواجه الحكومة اليمنية تحديات في ظل ما تعيشه البلاد من أزمات حادة على مختلف الأصعدة. على رأس الأولويات وضع برنامج اقتصادي شامل متوافق عليه، وإعداد موازنة عامة لليمن، وتحديد السياسات المالية لوقف التدهور الاقتصادي وانهيار العملة. إلا أن تراجع الإنتاج النفطي الذي كان يُعتبر مورداً أساسياً للموازنة، يطرح تحدياً كبيراً في تقدير إيرادات الموازنة، ومن ثم نفقاتها والمشاريع التي ستنبثق عنها. كذا، يُعتبر جزءاً من المشكلات التي تنعكس على المواطنين مع تكرار انقطاع الوقود من الأسواق.

الحكومة المعترف بها دولياً التي انضم إليها المجلس الانتقالي الجنوبي كشريك رئيس في التشكيل الوزاري الجديد الصادر نهاية العام الماضي، خضعت منذ قيام الحرب الدائرة في البلاد، قبل أكثر من خمس سنوات لأربعة تعديلات، ثلاثة منها موسعة مع تغيير ثلاثة رؤساء للحكومة. وخلال السنوات الثلاث الأولى للحرب التي بدأت في 2015، لم تستطع الحكومات المتعاقبة إعداد أي موازنة جديدة لليمن، وظلت تعمل وفق أرقام موازنة 2014. علماً أن الموازنة هذه خضعت لتطوير شكلي في العام 2018، وتم تم إقرار موازنة 2019 متأخرة، ليمر عام 2020 من دون الإعلان عن البيانات التفصيلية للموازنة، أو إقرار موازنة العام اللاحق 2021. وخلال هذه الفترة، لم يتم الإفصاح عن الحسابات الختامية السنوية.

وترفع الحكومة شعار «عام التعافي» في برنامجها هذا العام، والذي يركز وفق ما تقوله مصادر حكومية لـ«العربي الجديد»، على ترتيب الأولويات حسب الأهمية وتقديم برامج يلمس المواطنون ثمارها عاجلاً، إن كان في الجانب الاقتصادي أو الأمني أو المعيشي.

انعكاسات الأزمة النفطية

أقرت الحكومة الأسبوع الماضي مشروع برنامجها العام والذي يتطلب موافقة مجلس النواب اليمني المنقسم ما بين صنعاء وعدن، بعد مناقشته ووضع الملاحظات اللازمة بما يؤدي إلى بلورة إعداد موازنة طال انتظارها.

لكن إعداد الموازنة يرتبط بأزمة قطاع النفط والغاز وتراجع إنتاج اليمن بفعل الحرب وتردي حقول الإنتاج وخطوط النقل وموانئ التصدير، إضافة إلى المعارك المستعرة منذ أيام على تخوم محافظة مأرب التي تحتوي على أهم حقول اليمن من النفط والغاز.

وطلب رئيس الحكومة اليمنية في اجتماع طارئ مع مسؤولين في وزارة النفط والمعادن تقارير عاجلة حول وضع القطاع النفطي، والمعالجات الضرورية لرفع مستوى الإنتاج، في مسعى لتعزيز الموارد الحكومية الشحيحة، ومواجهة الأعباء الاقتصادية والإنسانية.

وتسعى الجهات المختصة في اليمن للوقوف على وضعية هذا القطاع وتحديد مستوى تردية وما يعانيه من أضرار جسيمة والعمل على إعادة ترتيبه، بما يسمح للحكومة بتنفيذ خططها في رفع الإنتاج من النفط الخام إلى نحو 150 ألف برميل يومياً من 70 ألفاً حالياً.

وقالت مصادر مطلعة في وزارة النفط والمعادن اليمنية لـ «العربي الجديد» إن هناك جهوداً حثيثة للعمل في الاتجاه الهادف إلى رفع الإنتاج وصيانة حقول النفط المتردية والمتهالكة، وتنفيذ بعض المشاريع الطارئة منها استكمال خط الأنبوب الجديد في محافظة شبوة الذي يمتد من قطاع «جنة هنت» إلى غرب منطقة عياد بطول 82 كم والذي تصل تكلفته إلى نحو 54 مليون دولار. إضافة إلى توسيع الطاقة التخزينية في ميناء النشيمة وصيانة أنابيب النقل، وحل مشكلة المخصصات المالية المتراكمة لصالح الشركات النفطية.

> تعتمد إيرادات الموازنة على العائدات النفطية بنسبة 70%

> خطط لزيادة الإنتاج النفطي إلى 150 ألف برميل يومياً

لكن الجهود الأهم تتركز على تحسين الإنتاج في حقول صافر النفطية بمحافظة مأرب؛ إذ تم في هذا الصدد تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة النفط والشركات النفطية الحكومية، صافر وبترو مسيلة وايكوم، لتقييم وضعية قطاع النفط في اليمن ووضع الحلول المناسبة لانتشاله وتطوير الصناعة النفطية وإخراج فارق في هذا المجال لتحقيق المسار السريع، كون هذه الشركات الثلاث تمثل الذراع الوطنية للدولة في مجال النفط والغاز.

تأثيرات على الخدمات

وانخفضت إيرادات النفط والغاز في اليمن بحوالي 20 مليار دولار منذ بداية الحرب. ويقول الخبير في المركز الوطني للدراسات والأبحاث النفطية وجيه الصلاحي، إن هذا المبلغ يتجاوز إجمالي نفقات الموازنة العامة للدولة على الخدمات العامة وقطاعات هامة مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والكهرباء والمياه، وهو ما أدى وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى عدم القدرة على إعداد أي موازنة عامة منذ بداية الحرب في البلاد، والعمل بأخر موازنة تم إعدادها في العام 2014 مع وقف معظم بنود النفقات بما فيها تعليق مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتعليق صرف الإعانات النقدية للفقراء، وتقليص نفقات تشغيل مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وشكل إنتاج النفط والغاز حوالي 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010 - 2014، وذلك رغم تنامي أعمال التخريب للبنية التحتية للنفط والغاز خلال المرحلة الانتقالية.

ويعاني قطاع النفط من مشكلات وصعوبات متنامية أبرزها التراجع المستمر في كميات الإنتاج منذ عام 2002 وانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، مقابل ارتفاع استهلاك الوقود وبالتالي وارداته، إضافة إلى محدودية الاستثمارات وزيادة عدم الاستقرار السياسي والأمني. ففي عام 2015، أعلنت شركات النفط والغاز الأجنبية الحالة القاهرة وغادرت اليمن، وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وتفجرت أزمات متتالية خانقة في الوقود.

حبر على ورق؟

ويأتي تشكيل الحكومة الجديدة، بعد نحو عام على توقيع اتفاق الرياض بين المكونات السياسية المنضوية في إطار الشرعية في اليمن. مكونات خاضت صراعاً واسعاً على كل المستويات مع وصولها إلى مواجهات عسكرية تركزت في مناطق بمحافظة أبين جنوب اليمن.

وشرح الباحث الاقتصادي خالد الصرمي أنه في حال استطاعت الحكومة إعداد موازنة جديدة، قد تكون كسابقاتها عبارة عن موازنة على الورق فقط، إذا لم يتم تمكينها من الموارد العامة خصوصا للدولة في مجال النفط والغاز.

وأضاف في حديثه مع «العربي الجديد»، أن مشكلة اليمن تنموية واقتصادية بالدرجة الأولى، خاصة بصعود معدلات الفقر والبطالة، «وكان بالإمكان تلافي كل هذه الفوضى التي أحدثتها الحرب بتسخير كل هذه الإيرادات لدعم الاقتصاد اليمني ومشاريع التنمية ومكافحة الفقر وتوفير فرص عمل لمئات الآلاف من الشباب، بدلا من استقطابهم من قبل مختلف أطراف الحرب وتجنيدهم كمقاتلين».

تدهور اقتصادي ومعيشي

أعلنت الحكومة اليمنية أرقام موازنة العام 2019 في فبراير/ شباط من العام ذاته، بعجز نسبته 30 في المائة، وقدرت الموازنة الإيرادات بنحو تريليونين و159 ملياراً و27 مليون ريال، فيما بلغت تقديرات النفقات على المستوى الوطني نحو 3 تريليونات و111 ملياراً و153 مليون ريال. وتوقع مشروع الموازنة أن تشكل إيرادات صادرات النفط والغاز 32 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2019. وتتضمن تقديرات الإيرادات الحكومية المناطق غير المحررة الخاضعة للحوثيين والتي تقدر بـ692 مليار ريال، واعتمدت الموازنة سعر برميل النفط الخام المصدر بمبلغ 50 دولاراً. وكان النفط دائماً من المشكلات التي تواجه إعداد الموازنة، حيث أدى تراجع الإنتاج السنوي إلى انكماش النشاط الاقتصادي واشتعال الأسعار وتفاقم عجز الموازنة وتدهور قيمة العملة الوطنية، مع تزايد صعوبة الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية. وبالنتيجة، تشرح مصادر متابعة لـ«العربي الجديد»، أنه تدهورت الحياة المعيشية للملايين اليمنيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة. ومع ذلك، فإن معظم الأراضي اليمنية لا تزال خارج نطاق أعمال التنقيب والاستكشاف، بما في ذلك المناطق البحرية.

ينعكس تراجع الإنتاج على توافر الوقود في السوق (محمد حويس/ فرانس برس)

106

عدد الحقول النفطية في اليمن، منها 13 حقلا تخضع لأعمال استكشافية و12 حقلا منتجا و81 حقلا في قطاعات مفتوحة للاستكشاف والتنقيب. ويوجد 18 شركة تتوزع بين استكشاف وانتاج.